

Distr.
GENERAL

A/52/992
24 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البنود ٢٠ و ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوتية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة*

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه نسخة من مذكرة مستكملة بشأن العدوان
الإريتري على إثيوبيا والانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان للإثيوبيين في إريتريا.

وسأغدو ممتنا لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها، بوصفها من وثائق الدورة الثانية
والخمسین للجمعية العامة، في إطار البنود ٢٠ و ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

* سبق إصدارها تحت الرمز S/1998/662.



العدوان الإريتري على إثيوبيا والانتهاكات الجسيمة
لحقوق الإنسان للإثيوبيين في إريتريا

مذكرة مستكملة من حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية
الاتحادية مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨

١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨

١ - لقد مر الآن أكثر من شهرين على العدوان السافر الذي شنه نظام إريتريا على إثيوبيا دون سابق استغزاز. ومن المعروف جيدا للعالم أجمع أن حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي ما فتئا يطلبان إلى حكومة إريتريا سحب قواتها الغازية من إقليم إثيوبيا والسعي بدلا من ذلك إلى حل سلمي للنزاع. ومع ذلك، رفض النظام الإريتري حتى الآن جميع مقترحات السلام في تجاهل صارخ لنوايا إثيوبيا السلمية، ومقترحات الوسيطين، وهما حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا، والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٢ - ومع هذه الحقيقة التي لا جدال فيها المعروفة للمجتمع الدولي، أصر النظام الإريتري بأسلوبه الخطابى الأجوف الذي يشير الاشمتزاز، على أنه ملتزم بحل الأزمة بين البلدين سلميا، واستمر في نشر اتهاماته التي لا أساس لها ضد إثيوبيا.

٣ - وفي هذا الصدد، كان البيان الذي أصدرته وزارة خارجية إريتريا في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ تحت عنوان "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للإريتريين الذين يعيشون في إثيوبيا"، والذي عمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ووثائق مجلس الأمن، هو أحدث محاولة في سلسلة الادعاءات التي لا أساس لها الموجهة من النظام الإريتري ضد إثيوبيا.

٤ - وذلك البيان هو خدعة مألوفة تستخدمها السلطات الإريترية بهدف خداع المجتمع الدولي والتغطية على حرب العدوان على إثيوبيا - أي استمرار احتلال إقليم إثيوبي منذ ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، علاوة على انتهاكاتها الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي شهدتها العالم أجمع بتفصيل مستفيض، لا سيما هجومها الجوي على أديغرات ومكيللي الذي استهدف المدنيين وقصف المرافق الاجتماعية في زالامباسا وبادمي وغيرها على مدى عدة أيام. وهكذا لم يكن مفاجأة لحكومة إثيوبيا. ونعتقد أن المجتمع الدولي سيرى هذا الموقف الشنيع من جانب النظام الإريتري على حقيقته - وهو أنه محاولة عقيمة من جانب مجرم للتغطية على جريمته.

- ٥ - وفي ضوء محاولة تشويه الحقائق المشار إليها أعلاه، فإن حكومة إثيوبيا ملزمة من جديد بوضع القضية في منظورها الصحيح وتوجيه انتباه المجتمع الدولي عامة والمنظمات الدولية ذات الصلة التي تتضمن ولاياتها النظر في القضايا التي لها هذا الطابع بصفة خاصة، إلى الحقائق والتطورات الإضافية.
- ٦ - وكما تبدى بشكل مألوف من ممارستها الفجة المتمثلة في استخدام القوة ضد المدنيين أظهرت حكومة إريتريا، مرة أخرى، بلا خجل أعمالها الوحشية التي تستهدف المدنيين الإثيوبيين.
- ٧ - وإن النظام الإريتري الذي ليس له سجل في احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، والذي أعلن رسميا على أعلى مستوى سياسي (الرئيس نفسه) أن الحرب ليست لها قواعد وأن القتل العشوائي للمدنيين لا مفر منه وله ما يبرره، لا يملك المقومات الأخلاقية للتكلم عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- ٨ - ومنذ أطلق النظام الإريتري العنان للعدوان دون سابق استفزاز على إثيوبيا، والقوات الإريتريّة تختار متعمدة ضرب الأهداف المدنية. وفي هذا الصدد، يعد قصف القوات الجوية الإريتريّة لمدرسة ابتدائية في مدينة مكيلي بالقنابل في وضوح النهار بينما كان التلاميذ في فصولهم، مما أسفر عن مقتل ٥١ وجرح ١٢٦ منهم، عملا وحشيا يحظره القانون الإنساني الدولي العام، بخاصة طبقا لاتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين بشأن حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. ولا شك أن الفارة الجوية على المدرسة الابتدائية كانت هجوما مدبرا جرى القيام به مرتين في ظرف ساعتين.
- ٩ - وتكرر هذا العمل من أعمال القتل العشوائي للمدنيين مرة أخرى في ١١ حزيران/يونيه في أديغرات حيث استهدف المدنيين ومتاجر التموين الغذائي، وأسفر عن قتل ٤ وجرح ٢٠ من المدنيين، من بينهم طفل عمره ١٨ شهرا وإمرأة حامل. وكان هؤلاء الضحايا هم نفس الأشخاص الذين شردتهم القوات المعتدية من بلدة زالامباسا الواقعة على الحدود.
- ١٠ - إن استهداف المدنيين والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ليس جديدا على النظام الإريتري. فقد بدأ العدوان الإريتري في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ بتدمير المدارس والمراكز الصحية وغيرها من الهياكل الأساسية في بلدة بادمي. وترك هذا جميع سكان بادمي وما حولها دون خدمات صحية أو مرافق تعليمية. وشرّد الآلاف الذين أصبحوا بلا مأوى وتؤويهم حاليا مراكز الإغاثة.
- ١١ - وفي الأسبوع الأول من حزيران/يونيه، قام النظام الإريتري لا لسبب سوى إحداث الدمار، بقصف عشوائي بلدة زالامباسا الإثيوبية وتدميرها بالكامل. واضطر سكانها البالغ عددهم أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص إلى الفرار إلى أديغرات حيث قصفوا بلا رحمة مرة أخرى بعد ذلك بأسبوع.
- ١٢ - ولم يقصر النظام الإريتري هجموه العشوائي على المدنيين في شمال إثيوبيا. فقد واصل شن حملة إرهاب ضد الإثيوبيين المسالمين المقيمين في إريتريا. وتحتجز السلطات الإريتريّة آلاف الإثيوبيين في

معسكرات التجميع في ساوا وأسمره وعصب دون أن يتاح لهم الاتصال بأسرهم ولجنة الصليب الأحمر الدولية والصحفيين. وما زال هؤلاء العزل من الإثيوبيين يتعرضون لأسوأ أشكال التعذيب والأعمال الوحشية والمعاملة اللاإنسانية. وتم التخلص من كثيرين غيرهم على الحدود المشتركة بين البلدين. وقامت القوات الإريتيرية بطرد ما يزيد على ٥ ٠٠٠ مدني إثيوبي بوحشية من إريتريا بعد حرمانهم من ممتلكاتهم وتعريض كثيرين منهم للضرب والتعذيب.

١٣ - وكان عرض أسير حرب إثيوبي في شوارع أسمره يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مجرد مثال واحد على الأعمال الوحشية التي اتسم بها مسلك ذلك النظام منذ البداية.

١٤ - ويجبر الإثيوبيون المقيمون في الأراضي التي تحتلها إريتريا على التجنس بالجنسية الإريتيرية وما لم يفعلوا ذلك يمنعون من القيام بأنشطتهم الزراعية.

١٥ - ورغم النداء الموجه من المجتمع الدولي، واصل النظام الإريتيري انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للإثيوبيين. ومؤخرا حرم ٢٠ ٠٠٠ إثيوبي مقيمين في عصب من حق العمل ومن حق المغادرة إلى بلدهم. ونتيجة لهذا العمل الشائن، انتحرت إمرأتان لعدم استطاعتهما توفير الطعام لأسرتيهما. وأخضع البعض لشكل متشدد من الرقابة، حيث ألزموا بالمشول يوميا في مكتب الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا.

١٦ - وعلاوة على ذلك توفي ٦٠ من الرعايا الإثيوبيين بالاختناق في ميناء عصب الإريتيري الواقع على البحر الأحمر بعد أن حبسوا في حاوية بضائع دون تهوية.

١٧ - ويقوم النظام الإريتيري في تجاهل تام لجهود المجتمع الدولي المستمرة لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ودعم جهود إزالة الألغام من منطقتنا دون الإقليمية، باستخدام هذه الأسلحة الفتاكة على نطاق واسع وبشكل عشوائي لإرهاب المدنيين، ومنعهم من الوصول إلى الأراضي الزراعية، والتسبب في المجاعة وإجبار الناس على الفرار من ديارهم وإخلاء الأراضي المحتلة من سكانها في نهاية المطاف. وقد قتل مئات من المدنيين الأبرياء والماشية وشوه مدنيون آخرون كثيرون نتيجة للاستخدام المتعمد لهذه الأسلحة. وتلك الممارسات هي انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وينبغي أن تدان إدانة قاطعة.

١٨ - ونتيجة للعدوان السافر والصارخ من جانب النظام الإريتيري والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد بلغ عدد المشردين حاليا ١٩٤ ٠٠٠ شخص ومن المتوقع أن يبلغ عددهم عما قريب ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

١٩ - ولم تقصر السلطات الإريتيرية أعمالها الإجرامية على العدوان الصارخ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فهي تحاول أن تكمل هذه الأعمال بأنشطة شبكات الإرهاب والتجسس في داخل إثيوبيا. وتحقيقا لهذه الغاية تقوم المنظمة السرية المسماة "الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة" التابعة للجبهة

الشعبية لتحرير إريتريا بتحريك شرير لتنظيم هيكلها السري في جميع أنحاء إثيوبيا، الذي كشفته حكومة إثيوبيا في أولى مراحلها (انظر المرفق الثاني). وهدف هذا النشاط السري هو زعزعة استقرار إثيوبيا باستخدام الرعايا الإريتريين المقيمين في إثيوبيا. وهذا على أقل تقدير هو إساءة استخدام فئة من الرعايا الأجانب المقيمين في إثيوبيا لامتيازهم. وحيث أنه ما من دولة تحترم نفسها يمكن أن تسمح بزعزعة استقرارها بهذه الطريقة، يجب أن ينظر على هذا الضوء إلى التدابير المشروعة التي اتخذتها الحكومة الإثيوبية لمواجهة هذا التهديد لأمنها القومي.

٢٠ - وفي انتهاك للمبادئ المنصوص عليها بموجب المادتين ٢ و ١٠ من الاتفاقية الخاصة بتجارة العبور للبلدان غير الساحلية، المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٥، والأحكام المتصلة بوصول الدول غير الساحلية إلى البحر ومنه وحرية عبورها بموجب الجزء العاشر (المواد ١٢٤ - ١٢٧)، من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فضلا عن شروط الاتفاق الثنائي بشأن العبور وخدمات الموانئ الموقع بين إثيوبيا وإريتريا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، استولت السلطات الإريتيرية على أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ طن من البضائع الجافة و ٤٦ ٧٤١ مترا مكعبا من البضائع السائلة و ٥١ طنا متريا من الأسفلت دون أي سند قانوني في ميناء مصوع وعصب. وكانت هذه بضائع موجهة للإغاثة والمشاريع المدنية المخصصة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب. ويلاحظ أن حكومة إريتريا تقوم حاليا بنقل البضائع المستولى عليها من ميناء عصب ومصوع إلى ميناء أسمرة التابع لإثيوبيا.

٢١ - وعلى النقيض من هذا السلوك كان رد فعل حكومة إثيوبيا على هذا العدوان الذي شنه النظام الإريتيري دون سابق استفزاز يقوم على المبادئ الأساسية للقانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة. بل إن حكومة إثيوبيا حتى بعد أسابيع من العدوان الذي شن من قبل القوات الغازية لم تعامل الغزاة بالمثل وظلت تتحلى بأقصى قدر من ضبط النفس، رغم أنه يحق لها تماما أن تعامل الغزاة بالمثل بموجب القانون الدولي. أما القصف الجوي الذي قامت به القوات الجوية الإثيوبية لأسباب دفاعية فكان مقصورا على المنشآت العسكرية في قاعدة القوات الجوية لإريتريا في أسمرة. وفيما يتعلق بالحرب البرية، فإن إثيوبيا لا تزال في موقف الدفاع عن إقليمها منعا لمزيد من العدوان من جانب القوات الإريتيرية. فضلا عن ذلك فهي لا تزال تعامل أسرى الحرب من جراء الاشتباك العسكري مع القوات الإريتيرية بأكثر الطرق إنسانية. فهي تتيح للجنة الصليب الأحمر الدولية والوكالات المعنية الأخرى الإمكانية الكاملة لزيارة أسرى الحرب الإريتريين.

٢٢ - فضلا عن ذلك فإن السياسة التي تنتهجها حكومة إثيوبيا تجاه الإريتريين المقيمين فيها تقوم على مبدأ الصداقة الراسخ وعلى رابطة المصير المشترك. بل إنه حتى في وجه هذا العدوان الصارخ والاستفزاز المستمر من قبل النظام الإريتيري، لا تزال حكومة إثيوبيا ملتزمة بشكل تام باحترام حقوق الإريتريين الذين يعيشون في إقليمها وتكفل لهم كل الضمانات اللازمة للعيش والعمل في سلام، وأيا كانت الظروف فإن حكومة إثيوبيا لن تنحط إلى درك معاملة المدنيين خلال النزاع على غرار ما فعله النظام الإريتيري.

٢٣ - بيد أن حكومة إثيوبيا، كضحية لهذا العدوان الذي لم يسبقه أي استفزاز، قامت باتخاذ تدابير احتياطية بشأن مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا السابقين وأعضاء المنظمة السرية التابعة لها المسماة "الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة"، والمجندين الذين دخلوا إثيوبيا مستغلين السياسة المتحررة بشأن تأشيرات الدخول، وأولئك الذين ثبتت مساهمتهم ماديا وماليا في حرب العدوان الإريتري. وقد اتخذت هذه التدابير في شفافية تامة ووفقا للقواعد والمبادئ الدولية ذات الصلة.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، قامت اثيوبيا، وما زالت تقوم، بتيسير اتصال لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الأخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية بانتظام بأسرى الحرب والمدنيين الإريتريين المحتجزين بصفة مؤقتة، بينما لم يسمح النظام الإريتري أبدا حتى الآن، رغم الوعود التي قدمها، للجنة الصليب الأحمر الدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى بأي اتصال بالمدنيين المحتجزين وأسرى الحرب الإثيوبيين (المرفق الثالث).

٢٥ - وفي ضوء ما تقدم تود حكومة إثيوبيا أن تكرر تأكيد أن حكومة إريتريا لا تملك أي حق أدبي أو سياسي لاتهام إثيوبيا بانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للإريتريين المقيمين حاليا في إثيوبيا. فالنظام الإريتري هو وحده المسؤول عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان والحريات والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي. ورغم ذلك فإنه يملك من الوقاحة ما يدعو لاتهام إثيوبيا بانتهاك حقوق الإنسان، فهذا السلوك في حد ذاته يقوم دليلا صارخا على مدى نفاق النظام الإريتري.

٢٦ - وترى حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء تتحمل مسؤولية قانونية وسياسية وكذلك مسؤولية أدبية عن اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون تمادي المعتدي الإريتري في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

٢٧ - وتحقيقا لهذه الغاية، فإن حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية تطلب إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور ما يلي:

- أن يكشف نفاق وتهور الحكومة الإريتريية بمحاولتها الاستناد إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لم توقع حتى على واحدة منها، ناهيك عن التصديق عليها، بالإضافة إلى تلفيق الحقائق والأرقام؛

- أن يدين بأشد العبارات الممكنة اعتداء إريتريا على إثيوبيا والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية للإثيوبيين الذين يعيشون في إريتريا بسلام؛

- أن يؤمن إمكانية وصول منظمات حقوق الإنسان والوكالات الإنسانية دون أي عائق إلى المناطق التي يجري فيها احتجاز المواطنين الإثيوبيين بصورة تعسفية كيما يتسنى اتخاذ الخطوات اللازمة للتعرف على مكان وجودهم وإحضارهم إلى مناطق يمكن فيها توفير سلامتهم الشخصية وأمنهم الشخصي وضمان الإفراج عنهم دون أي شروط؛
- أن يكفل إعادة ممتلكات المدنيين ورجال الأعمال الإثيوبيين التي صادرها أو سلبها نظام الحكم الإريتري، والسفن المحتجزة في ميناءي عصب ومصوع على أن يتم ذلك دون قيد أو شرط؛
- أن يمارس الضغط على الحكومة الإريترية كي تنصاع للمبادئ المقررة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، ولقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً التي تنظم العلاقات بين الدول؛

٢٨ - كما تطلب إلى:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع باستجابة منسقة لدعم آلاف المشردين داخليا والمدنيين الإثيوبيين الذين طردوا بالقوة من إريتريا؛
- المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن تحقق في الاعتقالات والمضايقات وأعمال التهريب والتعذيب والقتل العشوائي وحالات اختفاء المواطنين الإثيوبيين المستمرة، وأن تعلن عنها.
- وبصرف النظر عن الأفعال الإجرامية اللاإنسانية التي يقترفها نظام الحكم الإريتري بحق المدنيين والمنشآت المدنية وإساءة معاملة المواطنين الإثيوبيين المقيمين فيها، فإن الحكومة الإثيوبية تؤكد للمجتمع الدولي أنها ستظل ملتزمة بالمعايير والقواعد الدولية في معاملتها للمدنيين الإريتريين المقيمين في إثيوبيا إقامة سلمية.

المرفق الأول

موجز مقتضب للخسائر في الأرواح وتشريد السكان
وتدمير الممتلكات بنتيجة العدوان الذي شنته إريتريا
ضد إثيوبيا دون سابق استفزاز منذ أيار/ مايو ١٩٩٨

- ١ - الأراضي المحتلة (بادمي وجزء من شرارو وأتسيميتي وآدي - تستسر)
١٢ أيار/ مايو - قتل ٢٠ شخصا وجرح ٢٠ آخرون وشرد ٢٧٠ شخصا.
- ١٣ أيار/ مايو - جرى تدمير ٢٢ مرفقا اجتماعيا تشمل ١٢ مدرسة ابتدائية و ٩ مراكز صحية ومستوصفين.
- ٤ حزيران/يونيه - جرى اختطاف ٣٠ شخصا إثيوبيا وسجن ٨ آخرين وإعدام ٣ مدنيين أمام الملأ.
- جرى نهب ٨٠٠ ١ قنطار من المدخلات الزراعية والحبوب المخزونة المقرر توزيعها على ضحايا الجفاف في المنطقة، وسرقة آلاف من الحيوانات الأليفة وكميات كبيرة من مواد البناء تبلغ قيمتها زهاء ١٠٠ ألف بر إثيوبي، كما نُهبت ممتلكات أخرى.
- انقطع العمل الجاري من أجل حفر ١٨ بئرا من المتوقع أن يستفيد منها ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص.
- ١٢-١ تموز/يوليه - نُهبت ثماني كنائس كانت تحتوي على إيقونات وصلبان للطقوس قيمة للغاية.
- طرد أكثر من ٢٧٠ إثيوبيا.
- ٢ - بلدة ماكالي
٥ حزيران/يونيه - تسببت الطائرات الحربية الإريترية التي كانت تستهدف المدنيين بالدرجة الأولى في قتل ٥١ شخصا وجرح ١٣٦ آخرين تتراوح أعمارهم بين الـ ٥ سنوات والـ ٧٠ سنة. وكان ضحايا الغارة من الطلاب الموجودين في مجمع المدرسة ومن الأسر الموجودة في المنطقة بمحض الصدفة بحثا عن أطفالها.

٣ - بلدة اديفرات

١١ حزيران/يونيه -

شنت الطائرات الحربية الإريتيرية هجوما جويا آخر على المنشآت المدنية. وقتل نتيجة لذلك الهجوم ٤ أشخاص وجرح ما يربو على ٣٠ شخصا آخرين، وأصيب مستودع تابع للجنة اتقاء الكوارث والتأهب لها بأضرار خطيرة ودمرت مواد إغاثة (٢٠ ألف قنطار من الحبوب و ٥٠٠ ١٣ لتر من زيت الطعام) كانت مخصصة للمدنيين المشردين من مناطق المعارك.

٤ - أسمره وما حولها

٩ حزيران/يونيه -

طردت قوات الأمن الإريتيرية ما يزيد على ٣٠٠٠ من المدنيين الإثيوبيين واحتجزت زهاء ٦٠٠ آخرين وصادرت ممتلكاتهم، بما فيها أمتعتهم الشخصية وقامت بإيذائهم بطريقة غير إنسانية وأبعدت كثيرا منهم عبر أراض معادية على امتداد الحدود المشتركة، على نحو لا إنساني.

٥ - عصب

٩ حزيران/يونيه -

تعرض ما يزيد على ١٠٠٠ شخص من الإثيوبيين الذين طردوا من عصب إلى أسوأ أشكال التعذيب والمعاملة الوحشية.

٨ تموز/يوليه -

طردت السلطات الإريتيرية ٢٠٠ من المدرسين والطلبة والتجار الإثيوبيين من عصب إلى جيبوتي وصادرت ممتلكاتهم الشخصية.

١٤ تموز/يوليه -

حرّم حوالي ٣٠ ٠٠٠ إثيوبي من حقهم في العمل والسفر إلى بلدهم. وانتحرت سيدتان إثيوبيتان لعدم تمكنهما من إطعام أسرتهما. وتعرض البعض لشكل صارم من الإشراف حيث تعين عليهم المثول كل يوم في مكتب الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا.

١٥ تموز/يوليه -

توفى حوالي ٦٠ من الرعايا الإثيوبيين مختنقين في ميناء عصب الإريتري على البحر الأحمر بعد حبسهم في حاوية بضائع عديمة التهوية.

٦ - أجزاء أخرى من إريتريا (ديكيميهارى، وسينافي، وأديكي، ومصوع، وأم هاجر، وتيسيني)

١١ حزيران/يونيه - تعرضت مجموعة أخرى من الإثيوبيين يزيد عدد أفرادها على ١٨٠ شخصا لنفس المعاملة اللاإنسانية، وطردوا إلى إثيوبيا.

٧ - تشريد السكان الإثيوبيين

نتيجة للعدوان الإريتري الفاضح الصارخ، بلغ عدد المشردين الآن ١٩٤ ٠٠٠ شخص ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

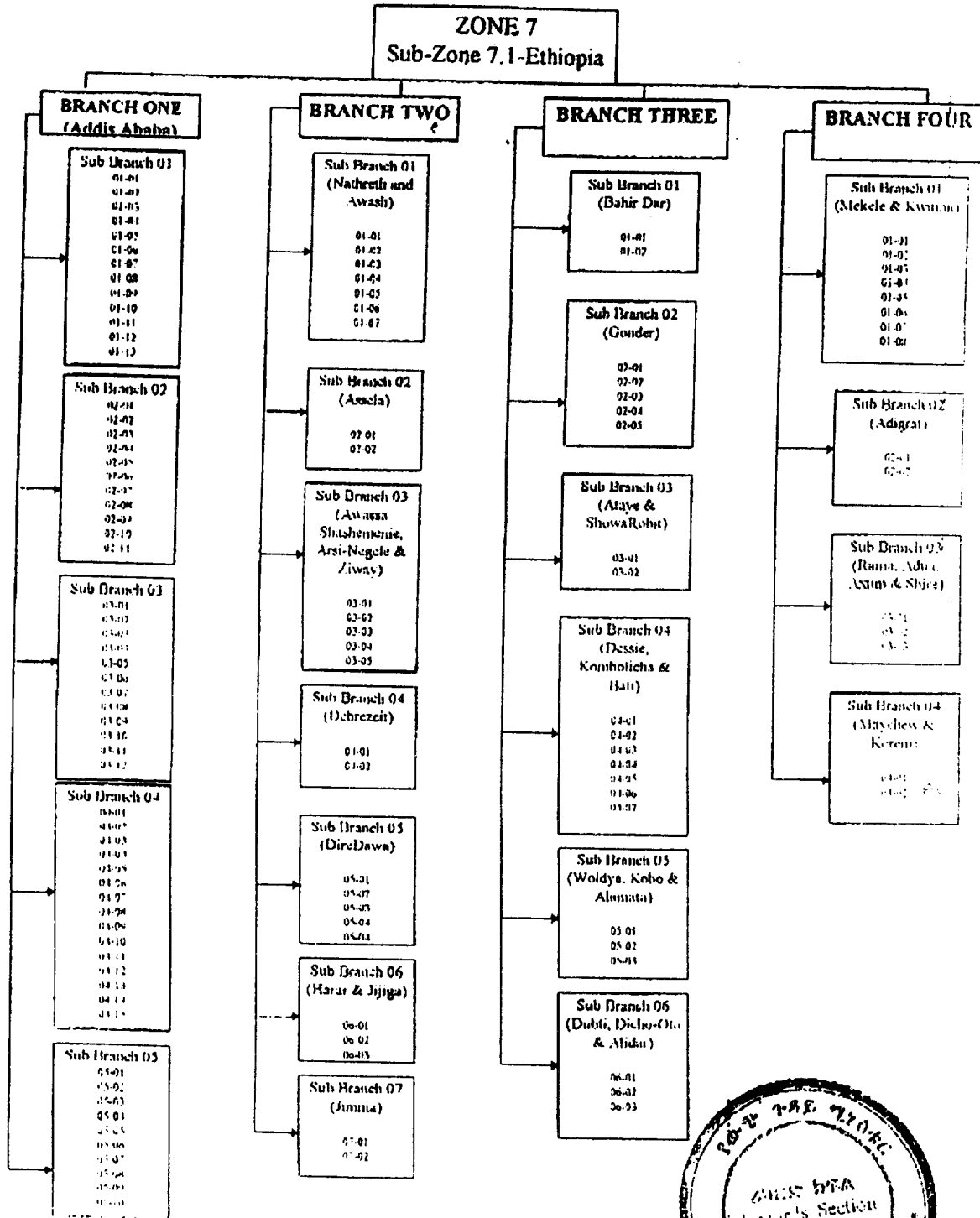
٨ - احتجاز الشحنات المتجهة إلى اثيوبيا بصورة غير مشروعة في ميناءي عصب ومصوع

احتجرت السلطات الإريترية ما يزيد مجموعه على ١٣٥ ألف طن من البضائع الجافة و ٤٦ ٧٤١ مترا مكعبا من البضائع السائلة و ٥١ طنا متريا من الأسفلت، دون أي مبرر قانوني، في مينائي مصوع وعصب بإريتريا. وهذه سلع مخصصة للمشاريع الفئوية والمدنية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ولا يمكن الخلط بين هذه القائمة الموجزة بالجرائم التي ارتكبتها المعتدون الإريتريون ضد المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال وبين منازعات الحدود. فهذه الجرائم هي جرائم ضد الإنسانية ويتحتم على المجتمع الدولي شجبها وإدانتها دون أي تردد.

PEOPLE'S FRONT FOR DEMOCRACY AND JUSTICE
(Clandestine Organizational Structure of the EPLF in Ethiopia)

Adapted from the structure prepared by the EPLF in the Tigrigna Language



المرفق الثالث

أنباء لجنة الصليب الأحمر الدولية

التاريخ: ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨

الرقم: ٢٧

لجنة الصليب الأحمر الدولية

P.O. BOX 5701-WEREDA 15, KEBELE 28 HOUSE NO.117

Addis Ababa/Ethiopia

Tel.: 51 83 66

Telex: 21098ET

Fax: 51 31 61

E-Mail: icrc.add@telecom.net.et

إثيوبيا/إريتريا

مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية يزورون الأسرىويقدمون المساعدة الطبية لضحايا النزاع

قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارتين لـ ١٦٣ أسيرا محتجزين في معسكر فيشه، الأولى في ٢٧ حزيران/يونيه والثانية في ٢ تموز/يوليه. وجميع هؤلاء الأسرى مسجلون حاليا.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، جرت زيارة للمحتجزين المدنيين في فيشه لتسجيل الذين وصلوا منذ أن قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المعسكر لأول مرة في ٢٠ حزيران/يونيه. وفي نهاية الزيارة الثانية تم تسجيل ٦٦٤ من المحتجزين المدنيين.

وتمت جميع هذه الزيارات وفقا لإجراءات العمل الموحدة للجنة وستكرر بانتظام.

وكتب المحتجزون المدنيون والأسرى الذين لم يسبق لهم الاتصال بأسرهم بطاقات الصليب الأحمر التي ستوزع عن طريق جمعية الصليب الأحمر الإثيوبية وجمعية الصليب الأحمر لإريتريا وغيرها من الجمعيات الوطنية.

وقامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون الوثيق مع فرع تيغري للصليب الأحمر الإثيوبي والسلطات الصحية الإقليمية بتقديم إمدادات طبية إضافية لتوزيعها على المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى في منطقة تيغري الشمالية من البلد.

وفي إريتريا، تواصل الجمعية الوطنية تزويد المرافق الطبية بسيارات الإسعاف والمتطوعين بالقرب من مناطق النزاع المحتملة على طول الحدود الإثيوبية. وقد ثبتت فائدة هذا العمل في الماضي، ولا سيما عندما اندلع القتال بالقرب من بلدة زلمبيسا وفي منطقة الحدود الجنوبية الشرقية. ويجري تزويد الفروع المحلية للصليب الأحمر بانتظام بمعدات الإسعاف الأولي وغيرها من البنود الأساسية غير الغذائية. وفي الوقت نفسه، يواصل الصليب الأحمر الإريتري بالتعاون مع السلطات المحلية تقييم حالة المشردين وغيرهم من المدنيين المتأثرين بالنزاع.

وقامت لجنة الصليب الأحمر الدولية والصليب الأحمر الإريتري حتى الآن، كجزء من أنشطة التعقب التي يقومون بها بجمع ١٦ رسالة من رسائل الصليب الأحمر من أسر الشباب الذين يدرسون في إثيوبيا بموجب برنامج ثنائي للتبادل. وفي الوقت نفسه، تواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية الحوار مع السلطات في أسمره بشأن حماية الأشخاص الجرحى أو الذين أُلقي القبض عليهم أثناء القتال مؤخرا.
